



الجمعية المصرية لحقوق التنمية وحقوق الانسان ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٠

مرصد انتخابات التحالف المصري لحقوق الانسان والتنمية

المناف العام لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠

سبتمبر ٢٠٢٠

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

تمهيد: -

أدت ثورة ٢٥ يناير إلى تنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن الحكم في ١١ فبراير ٢٠١١ م، ففي السادسة من مساء الجمعة ١١ فبراير ٢٠١١ م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الاعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد .

وعلى الرغم من محاولة أطراف داخلية وخارجية لاختطاف الثورة المصرية ومصادرة نتائجها لصالحهم، واستخدام نجاحاتها في تقويض أركان الدولة وزرع مبررات تحلل مؤسساتها، إلا أن استمرار العلاقة الايجابية بين الشعب ومؤسسته العسكرية والتزام هذه المؤسسة بالمهنية والاحترافية والقيم الوطنية الجامعة وبعدها عن الحزبية والفصائلية ساعد مصر- على النجاة من مصير دول أخرى بالمنطقة تحولت ثوراتها السياسية إلى حروب طائفية ونزاعات مسلحة وصراعات أهلية خاصة في فترة تولي الاخوان حكم مصر- وهو ما انهاء الشعب المصري- بعدما ارتكبوا أخطاء فادحة أنهت العلاقة بينهم وبين الشعب في خلال مدة زمنية ضائعة من عمر مصر- كانت البلاد فيها أحوج ما تكون لاستثمار كل يوم للبناء والتقدم والنمو والاستقرار. وكان الدافع الرئيسي- لقيام ثورة ٣٠ يونية هي الأخطاء التي فعلها نظام الاخوان المسلمين والتي تسببت في استياء الرأي العام الشعبي.

وعقب ثورة ٣٠ يونيه ٢٠١٣ شهدت مصر- موجة شديدة القسوة من العمليات الإرهابية التي استهدفت المنشآت المدنية والعسكرية على السواء، حيث توفرت شواهد متعددة على أن هذه الجرائم يقف ورائها تنظيمات معادية لثورة ٣٠ يونيه ، ومرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين التي لوحت باستخدام العنف والإرهاب .

الي ان وصلت الحياة السياسية في مصر الي حالات الاستقرار الأمني الشامل باستثناء بعض العمليات الإرهابية علي فترات خاصة بعد استقرار عمل مؤسسات الدولة المصرية بالكامل (تشريعية وقضائية وتنفيذية) من خلال انتخابات حرة ونزيهة بدئت باستفتاء علي تعديل الدستور في العام ٢٠١٤ ثم انتخابات رئاسية ثم انتخاب لمجلس النواب ثم بعد ذلك انتخابات رئاسية ثانية ثم تعديل الدستور ليسمح بوجود غرفة برلمانية ثانية (مجلس الشيوخ) ثم انتخاب مجلس الشيوخ ، ومع اعلان الهيئة الوطنية للانتخابات دعوة الناخبين للاقتراع علي اختيار أعضاء مجلس النواب للفصل التشريعي الثاني في موعده الاجرائي الرسمي ما يشير الي استقرار العملية الديمقراطية علي المستوي الاجرائي في مصر- ومن هذا المنطلق فان التحالف الوطني لحقوق الانسان والتنمية يرصد في هذا التقرير البيئة السياسية للعملية الانتخابية ووضع الأحزاب السياسية وحالة التعددية السياسية وأيضا معايير النزاهة الانتخابية وأخيرا الوضع الأمني الذي تجري فيه العملية الانتخابية.

أولاً: البيئة السياسية: -

تعدد الآراء في توصيف مكونات البيئة السياسية في مصر؛ حيث يري البعض أنها تشبه الدائرة التي ندور في فلكها جميعاً دون تنظيم أو ترتيب، وذلك بحسب ما نشعر به من قصور في التواجد على الأرض من الأحزاب، أو حتى الحركات السياسية. ومنهم من يري أننا نختنق في أربعة أضلاع لصندوق مغلق لا نعرف له مخرجاً سوي إلقاء الاتهامات نحو بعضنا البعض ونعت المنافسين بأفبح الصفات.

وفي الحقيقية بحسب تصنيفنا فإن البيئة السياسية في مصر تتشكل من شكلا هندسياً سداسياً في الواقع السياسية يبدأ من القاعدة، يمر بما فوق القاعدة وصولاً إلى الوسط وأعلى، وينتهي بالقمة وهي كالتالي: -

القاعدة: وتضم المواطنين من كافة المجتمعات والمحافظات ذوي الطبقة الفقيرة، أو ما نسميهم بالمواطنين أصحاب صفة العامة؛ والذين لا تتجاوز طموحاتهم سوي توفير المكان الملائم للمعيشة، أو الحصول علي قوت اليوم، أو لربما وظيفة حتى وإن لم تكن مستدامة. ويمثل هذا القطاع فئة كبيرة من المجتمع المصري؛ والذين أطلق عليهم بعض النخبة "حزب الكنبة"، ولهم في الحقيقة رصيد كبير لدي الدولة في تحملهم لأعباء الإصلاح الاقتصادي، وتعول عليهم مؤسسة الرئاسة بشكل مُستمر، وتحاول بكافة السبل توفير الحياة الكريمة لهم ولدويهم؛ من خلال مشروع القضاء على العشوائيات في كل محافظات مصر، ومشروع التأمين العلاجي، ومشروع القضاء على فيروس سي، وغيرها من المبادرات الرئاسية.

الوسط: وتضم الطبقة المتوسطة من المجتمع المصري والتي تلتحم في بعض صفاتها مع الطبقة العادية العامة، وتتشبث في قمتها بجماعات المصالح التي تستخدم الطبقة العامة من المجتمع في ترويج موادها ومنتجاتها، وتستهلك الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني؛ للحصول على الخدمات بدافع تلاحمها مع الطبقة الفقيرة والمتوسطة؛ ولعل تلاشي الطبقة المتوسطة في الآونة الأخيرة هو الفجوة التي بدأت في التقلص منذ حوالي ٤ سنوات تقريباً، وكانت القطاع الأهم الذي يستطيع أن يوصل الخدمات إلى الطبقات الدنيا ويستفيد من حالة الحراك الحادثة في الطبقات العليا.

الطبقة فوق الوسط: نجد جماعات المصالح مع الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والائتلافات وغيرها، والتي تُعد ذلك الميزان الذي إن اعتدل تواصلت أضلاع المثلث وإن مالت انقطعت أضلاع المثلث السياسي، فحصولهم على الخدمات من نفوذ الأحزاب وعلاقتهم بالحكومة؛ سيدفعهم لإيصالها للطبقة الفقيرة والمتوسطة؛ حتى تدور عجلة مصالحهم، ولا عيب في أن تكون هذه الدورة بهذا الشكل بقدر ما تنتعش الطبقات الدنيا.

طبقة أسفل القمة: وتتمثل في السلطة التنفيذية وتكون الحكومة ممثلة في كافة مؤسساتها ووزاراتها وهيئاتها وشركات قطاع الأعمال والأعمال العام وما إلى ذلك؛ وتكون مهمتها الأساسية تلبية احتياجات المواطنين في القاعدة وأعلىها من خلال حلقة الوصل وهي الأحزاب وجماعات المصالح.

وسط القمة: ويتمثل في السلطة التشريعية والسلطة القضائية بصفتها الجهات المُراقبة لأداء الحكومة ومحاسبتها؛ ويقع عليها عبء التفكير في مشروعات القوانين ودراستها ومناقشتها واعتمادها بما يضمن الحفاظ على الدولة وبما تفتضيه إجراءات الأمن القومي المصري والعربي والاقليمي والدولي.

رأس الدولة: وهو رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية، يرعى مصالح الشعب ويحافظ على استقلال الوطن ووحدة أراضيه وسلامتها، ويلتزم بأحكام الدستور ويباشر اختصاصاته على النحو المبين به. كلف الرئيس رئيساً لمجلس الوزراء، بتشكيل الحكومة وعرض برنامجه على مجلس النواب، ويحق لرئيس الجمهورية

إعفاء الحكومة من أداء عملها بشرط موافقة أغلبية أعضاء مجلس النواب ويحق للرئيس تفويض بعض اختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء، أو لنوابه، أو للوزراء، أو للمحافظين.

ثانياً: التعددية السياسية في مصر: -

يثير بدء إجراء انتخابات مجلس النواب في مصر - العديد من القضايا المرتبطة بالحياة السياسية والحزبية، والمشاركة السياسية، والتنافس، والأدوار المطلوبة من المؤسسات المجتمعية القائمة، خاصة أن النظام الانتخابي يمنح فرصة واسعة للأحزاب للظهور وأداء أدوارها المتعددة وصولاً إلى هدفها الأساسي وهو الوصول إلى السلطة، وذلك عبر تقديم مرشحين سواء على المقاعد الفردية أو تشكيل قائمة، وفق معايير واشتراطات القانون. وتعد الأحزاب الطرف الأصيل في العملية السياسية عبر أعضائها، ومرشحيها الذين يعبرون عن أهداف الحزب، ويعتقون المبادئ التي يتبناها ويروجون لها بين جموع المواطنين، ونجاح تلك الأحزاب في خلق بيئة تنافسية صحية يمثل دعماً للإطار العام للتنمية السياسية في مصر.

وعرفت مصر - الظاهرة الحزبية منذ أوائل القرن العشرين، تحديداً في عام ١٩٠٧ الذي اشتهر تاريخياً بأنه قد شهد فجر الحياة الحزبية، في إشارة إلى بزوغ مجموعة من الأحزاب التي ساعدت على ظهورها عدة عوامل كان من أهمها الظرف التاريخي الذي مرت به مصر -، حيث كانت تخضع للاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢، بالإضافة إلى بروز عناصر من النخبة المصرية الوطنية التي تنادى بالاستقلال، ووجدت ضالتها في جموع من المؤيدين، الذين توزعوا على توجهات مختلفة في الوسائل ومتفكة على الأهداف، وكان من بينها الحزب الوطني وحزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية.

وأعقب استقلال مصر - عام ١٩٢٢ وإصدار أول دستور خلال القرن العشرين وهو دستور ١٩٢٣، تكوين عدة أحزاب جديدة، كان في مقدمتها حزب الوفد، الذي تحول من حركة اجتماعية شعبية ثورية إلى حزب سياسي وحاز قاعدة تأييد شعبية واسعة النطاق، في ضوء نضال زعمائه لصالح القضية الوطنية، بالإضافة إلى عدة أحزاب أخرى استند بعضها إلى دعم القصر، فيما وجد آخرون السند من الاحتلال الإنجليزي.

أعقب ثورة يوليو ١٩٥٢ إلغاء الأحزاب السياسية والاتجاه إلى تبني مفهوم التنظيم السياسي الوحيد بداية من هيئة التحرير، مروراً بالاتحاد القومي وصولاً إلى الاتحاد الاشتراكي الأكثر شهرة والأطول عمراً، وفرضت هذه التنظيمات الانتقال من حال المشاركة - حتى وإن كان شكلياً - إلى التعبئة لصالح النظام السياسي الجديد الذي أعقب الثورة.

ولعبت هذه التنظيمات مجتمعة - على اختلاف مسمياتها - دوراً في الحشد الشعبي لصالح السياسات الثورية، التي استهدفت بناء مجتمع أكثر عدالة مختلف عما قبل الثورة يتأسس على رفض التعددية بحسبانها التي أفضت إلى تشرذم المجتمع وتفتيته إلى سادة وعبيد، حيث كان يعرف بمجتمع النصف في المائة، وكانت الممارسات السياسية السلبية عبر تدخل القصر - والاحتلال واستجابة زعماء الأحزاب، ما قبل الثورة عاملاً من عوامل هذه الثورة المجيدة.

وأفرزت هذه التجربة العديد من الكوادر السياسية التي تتبنى فكرا معيناً لكنها كانت قادرة على التعبير عنه، واستقطاب المؤيدين له عبر قنوات شخصية وتدريب مؤسسي مكثف، كان ذراعاً الأشهر لمنظمة الشباب.

جاءت تجربة المنابر لتمثل حلقة وسط بين التنظيم السياسي الوحيد والتجربة الثانية للتعدد الحزبي في عام ١٩٧٦، ووافق الرئيس السادات على تشكيل ٣ منابر تمثل التوجهات الرئيسية الكبرى – اليمين واليسار والوسط – داخل الاتحاد الاشتراكي، بحيث تسمح بمساحة من حرية النقاش داخل الكيان القائم دون السماح بتفتيت الرأي النهائي، وهو ما تواكب مع توجهات اقتصادية جديدة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وجدت ترجمتها فيما عرف إعلامياً بالانفتاح الاقتصادي، الذي كان يبحث عن ركيزة سياسية أكثر ليبرالية من ذي قبل.

وخاضت هذه المنابر تجربة الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٧٦، التي كانت مؤذنة بعودة الأحزاب من جديد بناء على قرار الرئيس السادات.

جاءت تجربة التعددية الحزبية المقيدة على خلفية القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ليتواصل ظهور الأحزاب السياسية سواء عبر لجنة شؤون الأحزاب أو بمقتضى أحكام قضائية، حيث رسم القضاء الخريطة الحزبية كثيراً إبان الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، ليصل عدد الأحزاب قبل ثورة يناير إلى ٢٤ حزبا يقودهم حزب كبير مسيطر هو الحزب الوطني الديمقراطي، الذي ورث الاتحاد الاشتراكي، وورثه الرئيس الأسبق مبارك، حتى تم حل الحزب بمقتضى حكم قضائي عقب ثورة يناير ٢٠١١.

لم تلعب الأحزاب القائمة، قبل ثورة يناير دورها السياسي المطلوب كمعارضة وطنية، لديها رؤية وبدائل في مواهة الحزب الحاكم آنذاك، بقدر ما سيطرت عليها الخلافات الداخلية والمصالح الشخصية التي لم تجعل منها سوى كيانات ورقية لا يتعدى تأثيرها – إن وجد – حدود مقراتها في مقابل بروز عدد من الحركات الاجتماعية، التي مثلت تعبيراً عن فقدان الثقة في الظاهرة الحزبية، وإمكانية قيامها بدور الوسيط في نقل توجهات والتعبير عن مصالح المؤيدين لها.

أعقب ثورة يناير مجموعة من التعديلات الميسرة للإنشاء على قانون الأحزاب، ليصل عددها في الوقت الحاضر إلى أكثر من ١٠٨ أحزاب لا يمثل منها في برلمان ٢٠١٥ سوى عشرين حزبا يتقدمهم حزب كبير، فيما تتوزع باقي المقاعد بنسب مختلفة على باقي الأحزاب الأقل في التمثيل والتأثير.

ولعل غياب المعرفة السياسية لدى قطاع معتبر من المواطنين المصريين بالأحزاب السياسية – رغم كثرة عددها – بداية من معرفة أسمائها وزعمائها فضلاً عن أدوار تلك الأحزاب الحقيقية في إطار نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية، وفق نصوص الدستور الصادر عام ٢٠١٤، ولا يمكن إعفاء الأحزاب الممثلة في البرلمان من هذا الأمر، فليس التمثيل في البرلمان معياراً كافياً على جماهيرية الحزب أو شعبيته، في ضوء الاعتبارات والبيئة، التي تجرى فيها الانتخابات البرلمانية.

يرتبط بذلك حالة من فقدان الثقة في هذا الكيان الحزبية واعتبارها مجرد كيانات شكلية ليست لها قواعد تأييد شعبية حقيقية في الشارع السياسي – رغم محاولات البعض تحقيق ذلك بوسائل مختلفة – بحيث أضحى الحزب

في كثير من الأحيان معبرا عن مصالح قياداته، دون أن يؤدي الدور المطلوب منه في التعبير عن مصالح قطاعات وتوجهات بعينها.

ولعل غياب الرؤية السياسية، والمرجعية الفكرية للكثير من الأحزاب السياسية، تسبب في اختفاء العديد من الأحزاب التي تم إنشاؤها خلال الفترة الماضية، حيث يعد غياب برامج الأحزاب من أهم الأسباب لتراجع دور الأحزاب في الشارع السياسي حيث يترتب على ذلك عدم اقتناع الشباب بها فلا يلتحق بها أحد، حتى أننا نجد بعض الأحزاب ليس لها صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي ما يجعل الشباب ينصرف عنها إلى الصفحات الخارجية على الشرعية والتي تنتمي إلى أصحاب المخططات الهدامة بأمن الوطن.

ولعل وسط ١٠٨ حزب سياسي في مصر- معترف بها نجد ان ما يزيد عن خمسين حزب سياسي اختفوا تماما من المشهد السياسي ومنهم أحزاب ، التكافل الاجتماعي، والثورة، والعدل، والمصريين، والكرامة، ونصر- بلادي، والتحالف الشعبي الاشتراكي، والخضر، والاتحاد الديمقراطي، ومصر- ٢٠٠٠، والجيل الديمقراطي، والدستوري الاجتماعي الحر، والجمهوري الحر، وشباب مصر، والتغيير والتنمية ، الوفاق القومي، والعمال الديمقراطي، والشيوخي، ومصر العربي الاشتراكي، والأحرار الاشتراكيين، والحرية، وغد الثورة، ومصر الكنانة، والحضارة، والجبهة الديمقراطية، والثورة مستمرة، والأحرار الدستوريين الجديد، والصرح المصري، ومصر- أكتوبر، وفرسان مصر، ومصر- بلدي، ومصر- العروبة، و ٣٠ يونيو، والنصر- المصري، ومصر- الحديث، الإصلاح والحرية، والإصلاح والمساواة، والمواطن المصري، والإصلاح، وجبهة التحرير القومي، مصر الحرة، ومصر الحضارة، ومصر المستقبل، والسلام والتنمية، وحياة المصريين، والسلام والتنمية، والوحدة والحرية، ومصر- الحرة، وشباب التحرير. ولم يتبق من هذه الأحزاب سوي صفحات على مواقع التواصل او صراع في القضاء على رئاسة الحزب. فالحزب السياسي ليس مجرد مقر ومجموعة أفراد، فأى مؤسسة دون تواصل مع المواطن والشارع لا يمكن أن نطلق عليها اسم حزب سياسي.

وقد كانت تجربة نشأة عدد كبير من الأحزاب بعد ثورة ٢٥ يناير منها كثير من الأحزاب غير الفاعلة التي لم تثبت أي وجود في الشارع، وحقيقة الأمر أن الأحزاب غير الممثلة في البرلمان أو الأحزاب الموجودة خارج تنسيقية شباب الأحزاب (والتي أصبحت شبه بشكل كبير فكرة المنابر في حقبة الستينات) لا يمكن الاعتداد بها أو الاعتماد عليها.